

Distr.: General
15 July 2021
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر-1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البنادان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يستعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 34/45، حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2020 إلى 31 أيار/مايو 2021، استناداً إلى المعلومات التي جمعت والانتهاكات والتجاوزات التي وثقتها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن استعراض الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية عن طريق المكتب المشترك. ويسلط الضوء على التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، ويقدم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير سابقة صدرت عن المفوضية السامية ومختلف آليات الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان، ويقدم توصيات إلى الحكومة.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- كانت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال مثيرة للقلق خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2020 إلى 31 أيار/مايو 2021، على الرغم من انخفاض عدد الانتهاكات والتجاوزات التي وثقها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. ولا يزال يتعين بذل جهود لتحسين حماية المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاعات ولحماية الحقوق الأساسية المتصلة بالحيز الديمقراطي. وتواصل المفوضية دعم جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال الإصلاح التشريعي وبناء قدرات موظفي الدولة وأعضاء المجتمع المدني.

ثانياً- التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان

2- تراجع عدد انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي وثقها المكتب المشترك بنسبة 3 في المائة مقارنة بالفترة السابقة، ولكن لا تزال خطيرة هذه الانتهاكات وعواقبها على السكان مثيرة للقلق. وارتكب ما يقرب من 46 في المائة من هذه الانتهاكات عناصر تابعة للدولة، معظمهم من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. واستمر انخفاض الانتهاكات المتصلة بتقييد الحيز الديمقراطي، كما انعكس الاتجاه التصاعدي المسجل في الفترة السابقة بالنسبة للانتهاكات ذات الصلة بأنشطة الجماعات المسلحة.

3- واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير فتح الحيز الديمقراطي الذي لوحظ منذ بداية عام 2019، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في عدد انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. ومع ذلك، استمرت الهجمات والتهديدات ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك القمع العنيف لبعض المظاهرات السلمية والقيود المفروضة على الحريات الأساسية، بما في ذلك في سياق تطبيق تدابير منع انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولوحظ حدوث بعض التقدم في المجال التشريعي، بما في ذلك اعتماد الجمعية الوطنية مشروع قانون بشأن حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الشعوب الأصلية.

4- وفي المقاطعات المتأثرة بالنزاع، لا يزال المدنيون يتعرضون لهجمات الجماعات المسلحة، مع زيادة عدد ضحايا الإعدامات بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء، على الرغم من أن عدد الانتهاكات الموثقة قد انخفض عموماً. ولا تزال مقاطعات كيفو الشمالية وإيتوري وكيفو الجنوبية وتجانينقا متأثرة بشكل خاص. وفي العديد من الحالات، امتدت النزاعات إلى مناطق جديدة وتأججت بسبب خطاب الكراهية والتحريض على العنف. ومن المرجح أن يكون لإعلان حالة الطوارئ في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، لفترة أولية مدتها ثلاثون يوماً اعتباراً من 6 أيار/مايو 2021 من أجل مكافحة الانفلات الأمني، أثر سلبي على حقوق الإنسان. وهناك جهود مشجعة لوحظت في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وقد تجلت بوجه خاص في إدانة مسؤولين عسكريين بارزين وقادة جماعات مسلحة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي.

ألف- الحريات الأساسية والحيز الديمقراطي

5- أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، باعتماد تدابير لضمان أن يكون أي تقييد لممارسة حرية التعبير متوافقاً مع الشروط الصارمة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وألا تُتخذ أي

تدابير لا مبرر لها في ضوء أحكام العهد من شأنها أن تحرم الأفراد من ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي، وضمان منع جميع أشكال الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة والأمن ووضع حد لها⁽¹⁾.

6- وفي الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حثت اللجنة الحكومة على إغلاق جميع أماكن الاحتجاز غير الرسمية ومراجعة إطارها التشريعي وممارستها من أجل إخضاع جميع حالات الاعتقال والاحتجاز للرقابة القضائية⁽²⁾. وأوصت اللجنة أيضاً بالإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بسبب الدفاع عن الرأي أو التظاهر السلمي، ومنح تعويضات لضحايا الاحتجاز التعسفي⁽³⁾.

1- الوضع الحالي والتدابير التي اتخذتها الحكومة

7- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ المكتب المشترك انخفاضاً بنسبة 23 في المائة تقريباً في انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المتصلة بالحيز الديمقراطي (664 مقابل 857 في الفترة السابقة)، مما يؤكد اتجاه التراجع الملحوظ منذ شباط/فبراير 2019. ووقعت الانتهاكات والتجاوزات الموثقة في مقاطعات كيفو الشمالية وتجانغا وكاساي وكاتانغا العليا وكيفو الجنوبية، في سياق اتسم بتوترات داخل الائتلاف الحاكم، وانتشار خطاب الكراهية من جانب أعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية، والقيود على الحريات الأساسية التي تفرضها سلطات المقاطعات. وعلاوة على ذلك، ارتكبت بعض هذه الانتهاكات في سياق تطبيق تدابير منع انتشار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك التدابير التي وضعت كجزء من حالة الطوارئ المعلنة بين 24 آذار/مارس و21 تموز/يوليه 2020، والتي استخدمت في بعض الحالات ذريعة لتقييد ممارسة الحريات الأساسية بطريقة غير مبررة.

8- وكانت الجهات الفاعلة في الدولة مسؤولة عن 84 في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحيز الديمقراطي، مقارنة بـ 16 في المائة للجماعات المسلحة. وكانت أكثر الانتهاكات توثيقاً تتعلق بحقوق الإنسان المتصلة بالحرية والأمن، وحرية الرأي والتعبير، والسلامة البدنية والحياة. وكان غالبية ضحايا هذه الانتهاكات والتجاوزات البالغ عددهم 584 شخصاً من أعضاء منظمات المجتمع المدني (255) علاوة على أشخاص دون انتماء أو ارتباط سياسي معروف (169 شخصاً)، ومؤيدين لأحزاب سياسية (88 شخصاً)، وإعلاميين (72 شخصاً).

9- وقامت قوات الدفاع والأمن بحظر أو قمع عدة مظاهرات وتجمعات عامة، بما في ذلك بعض المظاهرات التي راعت القيود المفروضة بسبب حالة الطوارئ، وذلك باستخدام القوة بشكل غير متناسب في بعض الأحيان. ففي لوبومباشي، على سبيل المثال، قتل رجلان وجرح ثلاثة آخرون في 9 تموز/يوليه 2020 على أيدي الشرطة العسكرية وقوات الكوماندوز التابعة لوحدة الرد السريع في اللواء 21 التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء تفريق مظاهرة نظمها عدة أحزاب سياسية تنديداً بالموافقة على الترشيحات لرئاسة لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة. وفي 12 و13 تموز/يوليه 2020، عثر في نهر لوبومباشي على جثث ثلاثة من نشطاء الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ظهرت عليها علامات تعذيب. وكان أحد الضحايا قد شوهد آخر مرة رهن الاحتجاز في المنطقة العسكرية الثانية والعشرين.

10- وواصل المكتب المشترك توثيق الاعتقالات والإدانان المتصلة بممارسة الحريات الأساسية. وتعرض ما لا يقل عن 433 شخصاً، من بينهم 26 امرأة وطفل واحد، لاعتقالات تعسفية أو احتجاز

(1) CCPR/C/COD/CO/4، الفقرات 40 و42 و44.

(2) CAT/C/COD/CO/2، الفقرة 15.

(3) المرجع نفسه، الفقرة 29.

تسفي وغير قانوني أثناء ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي أو تكوين الجمعيات، مما يمثل انخفاضاً في عدد الضحايا المسجلين في الفترة المشمولة بالتقرير السابق وهو 687 ضحية (منهم 28 امرأة و31 طفلاً على الأقل). كما تم توثيق عدة حالات تهديد وترهيب واعتداء استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء من المجتمع المدني وصحفيين أثناء ممارسة أنشطتهم المشروعة. فعلى سبيل المثال، هدد أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالة الاستخبارات الوطنية في كيفو الشمالية اثنين من الصحفيين بإلقاء القبض عليهما بسبب نشر بيان لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان يطالب فيه مكتب المدعي العام العسكري بإجراء تحقيق في مزاعم وجود مكان احتجاز سري في أحد معسكرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

11- وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و7 نيسان/أبريل 2021، صوتت الجمعية الوطنية لصالح مشروع قانون يتعلق أحدهما بحماية ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، والآخر بشأن تعزيز وحماية حقوق جماعات البيغمي الأصليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان من شأن هذه المقترحات أن تقضي إلى إنشاء آليات لحماية هذه الجماعات وتعزيز مشاركتها في صنع القرارات التي تؤثر عليها. وقدم المكتب المشترك الدعم التقني والمالي لهذه العمليات. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم يذكر فيما يتعلق بالنظر في مشاريع القوانين أو المقترحات المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤوليتهم، وتدابير تنفيذ حرية التظاهر، والحصول على المعلومات.

2- تدابير اتخذها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان

12- واصل المكتب المشترك رصد حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحيز الديمقراطي، واسترعى انتباه السلطات إلى حالات انتهاك حقوق الإنسان، وأوصى باتخاذ تدابير لمنعها والتصدي لها.

13- وعقب انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من المقاطعات غير المتأثرة بالنزاع المسلح، ومن أجل تحسين رصد حالة حقوق الإنسان وتعزيز القدرات المحلية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها، أنشأ المكتب المشترك فريقاً متنقلاً للرصد في المقاطعات الغربية (غرب أوبانغي، وجنوب أوبانغي، ومونغالا، وتشوابا، وكواتور، وكوانغو، وكويلو، ووسط الكونغو، وماي - ندومبي) وحافظ على وجوده في مقاطعتي شوبو - وكاتانغا العليا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت هذه الأفرقة تدريب أفراد المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والدوائر الأمنية في مجال حقوق الإنسان.

14- ونظم المكتب المشترك، بالاشتراك مع المجلس الأعلى لوسائل الإعلام السمعية والمرئية والاتصال، أنشطة في مجال حرية التعبير، بما في ذلك: اجتماع مائدة مستديرة عن دور الصحفيين في توطيد الديمقراطية، في 30 أيلول/سبتمبر 2020؛ وحلقة عمل بشأن إنشاء شبكة للصحفيين في مجال حقوق الإنسان، في كينشاسا، يومي 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ وبرنامج إذاعي عن أهمية اعتماد قانون بشأن الوصول إلى المعلومات وحرية الصحافة، في 18 أيار/مايو 2021.

15- وفي مجال الحماية الفردية، قدم المكتب المشترك الدعم القانوني والمساعدة المتعددة الجوانب إلى ما لا يقل عن 368 من المدافعين عن حقوق الإنسان و106 صحفيين و47 ضحية وشاهداً آخرين على الانتهاكات (451 رجلاً و70 امرأة). كما يدعم المكتب المشترك الدعوة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لاعتماد قوانين إقليمية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في كينشاسا وجنوب أوبانغي وكاتانغا العليا ووسط كاساي.

باء - حماية المدنيين في مناطق النزاع المسلح

- 16- حثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الحكومة في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على اتخاذ تدابير لحماية السكان المدنيين والمشردين داخلياً في مناطق النزاع المسلح⁽⁴⁾. كما دعت اللجنة الحكومة إلى التعاون الكامل مع جميع كيانات الأمم المتحدة بشأن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في كاساي⁽⁵⁾.
- 17- وحثت لجنة حقوق الطفل، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى الخامس لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الحكومة على اتخاذ تدابير لحماية الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة أو الذين يشاركون في الاقتتال المسلح، ومعاقبة المتورطين في قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم⁽⁶⁾.

1- الوضع الراهن والتدابير التي اتخذتها الحكومة

- 18- ارتكب نحو 93 في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مناطق النزاع المسلح. ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، انخفض عدد الانتهاكات والتجاوزات من 7 359 إلى 6 584 حالة، وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن معظم الحالات (59 في المائة). وفي 31 أيار/مايو 2021، كان ما لا يقل عن 5,2 ملايين شخص في عداد المشردين داخلياً بسبب النزاعات⁽⁷⁾.
- 19- وقعت غالبية انتهاكات حقوق الإنسان في مقاطعة كيفو الشمالية (3 505 حالة)، وارتكب 68 في المائة من هذه الانتهاكات مقاتلون من الجماعات المسلحة، بما في ذلك فصائل من جماعات نياتورا، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومنظمة الدفاع عن الكونغو الجديد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوات الديمقراطية المتحالفة شن هجمات دموية بشكل خاص أسفرت عن وقوع 937 ضحية (702 رجل و210 امرأة و25 طفلاً)، من بينهم 738 في كيفو الشمالية. كما ارتكب أفراد قوات الدفاع والأمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كيفو الشمالية، بما في ذلك عمليات إعدام خارج نطاق القضاء راح ضحيتها 160 مدنياً (116 رجلاً و26 امرأة و18 طفلاً)، ووقعت حالات عنف جنسي ضد 76 امرأة وطفلاً، وغير ذلك من حالات الإيذاء الجسدي ضد 507 مدنيين، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير القانوني لما لا يقل عن 808 مدنيين آخرين.
- 20- وفي مقاطعة إيتوري، واصلت الجماعة المسلحة "تعاونية تنمية الكونغو" شن هجمات ضد السكان المدنيين وارتكبت أكبر عدد من انتهاكات حقوق الإنسان (437 من أصل 845 حالة انتهاك ارتكبتها الجماعات المسلحة)، مما أسفر عن إعدام ما لا يقل عن 391 شخصاً بإجراءات موجزة (239 رجلاً و79 امرأة و73 طفلاً). وارتكب موظفو الدولة 20 في المائة من الانتهاكات الموثقة في إيتوري، بما في ذلك في سياق العمليات العسكرية، وشملت إعدام 76 مدنياً خارج نطاق القضاء (58 رجلاً و10 نساء و8 أطفال)، وحالات عنف جنسي ضد 65 امرأة وطفلاً، وغير ذلك من الاعتداءات البدنية ضد 75 مدنياً، واعتقالات تعسفية وعمليات احتجاز غير القانوني شملت 96 مدنياً.

(4) CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 26.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 28.

(6) CRC/C/COD/CO/3-5، الفقرة 18.

(7) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير الحالة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تم تحديثه في 12 شباط/فبراير 2021. متاح على

الرابط: <https://reports.unocha.org/fr/country/democratic-republic-congo/>.

21- ونظراً لاستمرار انعدام الأمن، أعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري في 30 نيسان/أبريل 2021. وذلك لفترة أولية مدتها ثلاثون يوماً اعتباراً من 6 أيار/مايو 2021، واستُبدلت السلطات المدنية بأفراد عسكريين في كلتا المقاطعتين، وتولى القضاء العسكري المحاكمات المدنية في سياق الإجراءات الجنائية. ولم تبلغ الحكومة الأمين العام للأمم المتحدة رسمياً حتى وقت إعداد هذا التقرير بنطاق حالة الطوارئ وفق ما تقتضيه الفقرة 3 من المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فالمرسوم المتعلق بحالة الطوارئ يفرض قيوداً على الحريات الأساسية وتترتب عليه تغييرات عميقة في إقامة العدل.

22- وتم تعيين قادة جدد لرئاسة قطاعات العمليات، واستمرت العمليات العسكرية في بعض المناطق. وفي حين أن هذه الإجراءات توفر زخماً جديداً لمكافحة الجماعات المسلحة، فإن عدم وجود خطة طوارئ لحماية المدنيين والتأخير في إنشاء آليات العدالة الانتقالية وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد يقلل من الآثار الإيجابية لحماية المدنيين على المدى الطويل.

23- وإضافة إلى ذلك، فإن سجل بعض القادة وحكام المقاطعات الجدد فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، والصلاحيات الكبيرة الممنوحة لقوات الدفاع والأمن في سياق حالة الطوارئ، تترتب عليه آثار كبيرة على الدعم الذي تقدمه بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لقوات الدفاع والأمن. ويواصل المكتب المشترك تقديم الدعم للسلطات الجديدة في المقاطعات ولقوات الأمن بما يتماشى بصورة صارمة مع سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان عندما تقدم الأمم المتحدة الدعم لقوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، وبالنظر إلى المخاطر العالية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، يحرص المكتب المشترك على اتخاذ تدابير صارمة ورصد تنفيذها للحد من هذه المخاطر.

24- وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، تم توثيق 631 حالة انتهاك لحقوق الإنسان، من بينها مقتل 176 شخصاً (120 رجلاً و38 امرأة و18 طفلاً) و395 حالة انتهاك للحق في السلامة البدنية (200 رجل و157 امرأة و38 طفلاً)، بما في ذلك 135 حالة عنف جنسي. وتسبب النزاع بين المجتمعات المحلية في أقاليم موينغا وفيزي وأوفيرا في مقتل ما لا يقل عن 78 شخصاً. وأدت الهجمات العديدة من قبل جماعات مسلحة على مواقع المشردين داخلياً والقرى، فضلاً عن نهب الماشية والمحاصيل، إلى تشريد السكان، الذين لا يحصل بعضهم على المعونة الإنسانية بسبب انعدام الأمن وسوء حالة الطرق. وجرى في هذا السياق حرق 38 قرية على الأقل، بما في ذلك 37 قرية في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2021. ويتفاقم هذا الوضع بسبب وجود جماعات مسلحة أجنبية ترتكب بدورها انتهاكات لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تنتشط جماعات رايا موتومبوكي المسلحة في إقليم شابوندا.

25- ولا تزال مقاطعة تنجانيقا تتأثر بالعنف العرقي بين جماعتي توا وباننتو. وارتفع مستوى الانتهاكات والتجاوزات الموثقة بصورة طفيفة (536 حالة انتهاك مقابل 431 حالة خلال الفترة السابقة). وارتكب عملاء الدولة حوالي 68 في المائة من الانتهاكات، بينما كانت جماعات ماي ماي مسؤولة عن 18 في المائة من الانتهاكات ومليشيا تيوا مسؤولة عن 12 في المائة منها. وكانت مناطق كاليمي ونيونزو ومانونو الأكثر تضرراً من تفاقم العنف العرقي.

26- ولا تزال الانتهاكات والتجاوزات مستمرة في منطقة كاساي، على الرغم من تراجع الاشتباكات المسلحة. ولا يزال موظفو الدولة الجهة الرئيسية المسؤولة عن هذه الانتهاكات (99 في المائة). وكانت ميليشيات كامونيا نسابو وبانا مورا نشطة في منطقة تشيكابا وفي منطقتي كامونيا ومويكا في مقاطعة كاساي. ولا تزال الحالة تبعث على القلق في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، حيث تتركز معظم الانتهاكات (313 و285 انتهاكاً على التوالي). وغادرت البعثة هاتين المقاطعتين في عام 2021 نتيجة للتراجع الكبير في العنف المسلح، غير أن النزاعات الإثنية الكامنة لا تزال مصدر قلق. فعلى سبيل

المثال، في الفترة من 27 إلى 29 آذار/مارس 2021، قتل حوالي ثلاثة رجال وثلاثة أطفال وثمانى نساء في اشتباكات بين أفراد من جماعتي كوبا ولولوا في منطقة باكوكانجي بمقاطعة كاساي.

2- التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان

27- يواصل المكتب المشترك رصد حالة حقوق الإنسان في المقاطعات المتأثرة بالنزاع المسلح. ويواصل تقديم التحليلات ويساهم، إلى جانب العنصرين المدني والعسكري للبعثة، في حماية المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت أمانة "سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها"، تحت إشراف المكتب المشترك، ما لا يقل عن 127 تقييماً للمخاطر. وقد أدى ذلك إلى موافقة الأمم المتحدة على تقديم الدعم، الذي غالباً ما يقترن بتدابير للتخفيف من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، لـ 462 فرداً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك دعم العمليات العسكرية، فضلاً عن تقديم الدعم اللوجستي لـ 180 من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية. وأجرت الأمانة سبعة تقييمات للمخاطر كجزء من دعم فريق الأمم المتحدة القطري لقوات الدفاع والأمن. كما يواصل ضمان أن يكون أي دعم لقوات الأمن من جانب وكالات الأمم المتحدة، بهدف تمكينها من تولي المسؤولية عن الجوانب الأمنية بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو، متماشياً تماماً مع هذه السياسة.

28- وناشد المكتب المشترك السلطات إنشاء لجان أو إعادة تنشيطها لرصد انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وشاركت الأمانة في 53 من دورات هذه اللجان، مما أدى إلى اتخاذ 426 تدبيراً تأديبياً ضد أفراد الشرطة والجيش. كما نظم المكتب المشترك 53 دورة تدريبية لأفراد الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الوحدات المنتشرة في مساح العمليات.

29- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل المكتب المشترك 25 بعثة للتحقيق والرصد وشارك في 25 بعثة تقييم مشتركة في المقاطعات المتأثرة بالنزاع المسلح. وصدرت ثلاثة تقارير خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي ارتكبت في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، وتقرير واحد عن خطب ورسائل التحريض على الكراهية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

30- وكجزء من عملية الانتقال في مقاطعة تتجانيقا ومنطقة كاساي، ساهم المكتب المشترك في أنشطة التقييم ونقل السلطة بين عناصر البعثة وأعضاء الفريق القطري ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. وواصل المكتب المشترك تنفيذ مشاريع في مجال العدالة الانتقالية وإعادة الإدماج وتعافي المجتمع المحلي، وذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة "البحث عن أرضية مشتركة". ويجري تنفيذ مشاريع مماثلة في مقاطعة تتجانيقا.

جيم - العنف الجنسي

31- حثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتحقيق في جميع حالات العنف الجنسي، ومقاضاة الجناة، ومعاقبتهم حال إدانتهم. وأوصت في ملاحظاتها بتقديم الدعم المادي والنفسي إلى الضحايا وتيسير حصولهم على الخدمات القضائية⁽⁸⁾.

(8) CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 20.

32- وفي ملاحظاتها الختامية على التقرير الجامع للتقريين الدوريين السادس والسابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، طلبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى الحكومة أن تُعَمِل الملاحقة القضائية على جميع أعمال العنف ضد المرأة، وأن تعاقب مرتكبي هذا العنف وأن تتشئ نظاماً للرعاية الشاملة للضحايا⁽⁹⁾.

33- وأوصت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ببناء قدرات القضاة في مجال مكافحة العنف الجنسي وتنفيذ التدابير الرامية إلى تيسير وصول الضحايا إلى العدالة⁽¹⁰⁾. وخلال الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في 5 تموز/يوليه 2019، أوصيت الحكومة بمضاعفة جهودها في مجال مكافحة العنف الجنسي، وزيادة الدعم والخدمات للضحايا، وتوفير الحماية للضحايا والشهود، وضمان تقديم الجناة إلى العدالة، ومنح تعويضات للضحايا⁽¹¹⁾.

1- الوضع الراهن والتدابير التي اتخذتها الحكومة

34- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض حوالي 492 امرأة و218 طفلاً و8 رجال للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يمثل انخفاضاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (1 376 ضحية). ولا يزال أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية من بين مرتكبي جرائم العنف الجنسي الرئيسيين ضد 222 و75 ضحية على التوالي.

35- وتعد مقاطعة كيفو الشمالية الأكثر تضرراً، فقد شهدت 34 في المائة من الحالات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى وجود الجماعات المسلحة بكثافة في هذه المقاطعة، ولا سيما في أقاليم ماسيسي ونيراغونغو وروتشورو.

36- وحدثت حوالي 19 في المائة من الحالات الموثقة في مقاطعة كيفو الجنوبية. وكانت النزاعات الطائفية في منطقة المرتفعات المصدر الرئيسي للعنف الجنسي من جانب الجماعات المسلحة تويغوانهو ونغومينو وماي ماي بيشامبوكي. وتواصل فصائل رايا موتومبوكي ارتكاب جرائم العنف الجنسي في مناطق شابوندا وكاليهي وولونغو وكاباري.

37- وشهدت مقاطعة إيتوري 14 في المائة من حالات العنف الجنسي الموثقة المتصلة بالنزاع. وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن العنف الجنسي ضد 60 شخصاً (52 امرأة و8 أطفال)، ولا سيما أثناء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة. وقد كانت هذه الجماعات مسؤولة عن 35 في المائة من الحالات الموثقة ضد 27 امرأة و7 أطفال ورجل واحد.

38- ولا تزال ظروف الاحتجاز تشكل مصدر قلق بالنسبة لحقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، خلال تمرد نزل سجن كاسابا، في لوبومباشي، بين 25 و28 أيلول/سبتمبر 2020، اغتصب الرجال المحتجزون أيضاً ما لا يقل عن 21 محتجزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت مقاطعة كاتانغا العليا 11 في المائة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وكانت الجهات الفاعلة الحكومية مسؤولة عن 97 في المائة من هذه الحالات.

(9) CEDAW/C/COD/CO/6-7، الفقرة 22.

(10) CAT/C/COD/CO/2، الفقرة 33.

(11) A/HRC/42/5، الفقرة 119-195.

39- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً كبيراً في مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي المتصلة بالنزاع. فعلى سبيل المثال، حكمت محكمة غوما العسكرية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 على نتابو نتابيري شيكا، وهو زعيم سابق لجماعة ندوما المسلحة للدفاع عن الكونغو، بالسجن مدى الحياة بتهمة ارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك القتل والاعتصاب والاسترقاق الجنسي وتجنيب الأطفال، ارتكبت في كيفو الشمالية في عام 2010 وكذلك بين عامي 2012 و2014. وهناك متهمان حكم على أحدهما بالسجن مدى الحياة، وعلى الآخر بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً. وقدم المكتب المشترك وشركاء آخرون الدعم للمحاكمة، التي بدأت في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

40- وعقب تجديد البيان المشترك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن مكافحة العنف الجنسي في النزاعات، وضعت الحكومة، بدعم من المكتب المشترك، خطة مدتها ثلاث سنوات (2020-2023) لتنفيذ البيان المشترك بالإضافة الملحق به. وهذه الخطة خطوة إلى الأمام في مكافحة العنف الجنسي، ولا سيما في مجال توفير الرعاية الشاملة للضحايا. وبالإضافة إلى تيسير توجيه إحالة الضحايا، فقد تعهدت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل بإنشاء مراكز خدمات متكاملة متعددة القطاعات لتقديم المساعدة الشاملة لضحايا العنف الجنساني.

2- التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان

41- قدم المكتب المشترك الدعم لبرنامج تدريب أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في مجال خطط العمل ذات الصلة ومكافحة العنف الجنسي. ومنذ حزيران/يونيه 2020، وقع 135 من قادة وحدات الشرطة الوطنية الكونغولية و 11 من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على التزامات بمكافحة العنف الجنسي.

42- ويواصل المكتب المشترك تعبئة الموارد وتنفيذ مشاريع لفائدة ضحايا العنف الجنسي. وبالإضافة إلى تدريب وتوعية الجهات الفاعلة المعنية، يدعم المكتب المشترك أطراً لتبادل وتقاسم الخبرات داخل المجتمعات المحلية المستفيدة. وفي إطار مكافحة الإفلات من العقاب، استنقذ 497 من ضحايا العنف الجنسي من المساعدة القانونية المقدمة من مراكز قانونية يدعمها المكتب المشترك، وذلك في الفترة بين حزيران/يونيه 2020 وأيار/مايو 2021.

دال- مكافحة الإفلات من العقاب

43- طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، ولا سيما أشد الانتهاكات خطورة، عن طريق إنشاء نظام للعدالة الانتقالية من أجل مقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الماضية والقيام بصورة منهجية بتحقيقات سريعة ونزيهة وفعالة وشاملة لتحديد هوية المسؤولين عنها وملاحقتهم قضائياً، واتخاذ إجراءات قانونية مناسبة بحق الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب تلك الانتهاكات مع ضمان حصول أسر الضحايا على سبل انتصاف فعالة وعلى الجبر الكامل⁽¹²⁾.

(12) CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 12.

44- وأوصت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الحكومة بأن تحسّن الظروف المادية في جميع أماكن سلب الحرية وأن تخفف جميع أحكام الإعدام إلى السجن، وأن تشرع في عملية رسمية لإلغاء عقوبة الإعدام⁽¹³⁾.

45- وأوصيت الحكومة، في الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية في 5 تموز/يوليه 2019، بأن تكفل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تقرّفها أجهزة الأمن، والمعاقبة عليها، وأن تشرع في عملية شاملة للعدالة الانتقالية من أجل إظهار الحقيقة، وتقديم تعويضات للضحايا، وتعزيز المصالحة⁽¹⁴⁾. وعلاوة على ذلك، شجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره 34/45 الذي اعتمد في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الحكومة على مواصلة جهودها من أجل تحقيق العدالة والمصالحة في كاساي، ولا سيما في مجالات التحقيق والملاحقة القضائية، والعنف ضد المرأة، والمصالحة بين المجتمعات المحلية، ونزع سلاح الميليشيات وتسريحها.

1- الوضع الراهن والتدابير التي اتخذتها الحكومة

46- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدانت المحاكم الكونغولية ما لا يقل عن 107 من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و55 من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية، و10 من حراس المحميات الطبيعية تابعين للمعهد الكونغولي للمحافظة على الطبيعة، و134 عضواً من الجماعات المسلحة بارتكاب أفعال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك تحت تصنيف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

47- وفي مقاطعة إيتوري، تواصل لجنة التحقيق القضائية التي أنشأتها سلطات المقاطعة في تموز/يوليه 2019 تحقيقاتها في أعمال العنف التي ارتكبت منذ حزيران/يونيه 2019 في إقليميّ دجوغو ومهاجي. وفي 1 نيسان/أبريل 2021، وبعد جلسات استماع متتالية عقدت في إيجا - باربير وبونيا بدعم من المكتب المشترك، حكمت محكمة الحامية العسكرية في إيتوري على 21 من مقاتلي تعاونية تنمية الكونغو بالسجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية في إقليم دجوغو بين كانون الأول/ديسمبر 2017 وآذار/مارس 2020. وحصلت الأطراف المدنية على تعويضات وتدابير لإعادة التأهيل. وفي قضية أخرى مهمة، حكمت المحكمة العسكرية في مامبسا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 على تسعة مقاتلين من جماعة ماي ماي بالإعدام بتهمة ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات خطيرة ضد السلامة البدنية، وذلك بسبب هجمات ضد فرق مكافحة فيروس إيبولا، في إقليم مامبسا بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019.

48- وفي منطقة كاساي، لم يُحرز تقدم كبير في التحقيق في الدعاوى المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المقرّفة منذ عام 2016. ومنذ قيام المكتب المشترك والسلطات القضائية بإيفاد بعثات تحقيق مشتركة في أيار/مايو 2018، تم في حالة واحدة فقط إدانة زعيم سابق لميليشيا كاموينا نسابو في 16 آذار/مارس 2021 بارتكاب جرائم حرب. وعقدت المحكمة العسكرية العليا، في كينشاسا، جلسات استماع في 25 أيار/مايو 2020 في قضية المجازر التي وقعت في إقليم يومي، في مقاطعة مي-ندومبي، في كانون الأول/ديسمبر 2018. وقد مثل سبعون شخصاً أمام القاضي بتهم مختلفة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية.

49- ولا تزال المحاكم الكونغولية تواجه صعوبات، بما في ذلك نقص الموارد البشرية والمالية، مما يعوق سير عملها على نحو سليم. ويؤدي الاستخدام المفرط للاحتجاز السابق للمحاكمة إلى تفاقم اكتظاظ

(13) CAT/C/COD/CO/2، الفقرتان 21 و37.

(14) A/HRC/42/5، الفقرات 119-141 و119-142 و119-144.

السجون والضغط على نظام السجون الذي لا تتوفر له الموارد. فعلى سبيل المثال، في 27 آذار/مارس 2020، بلغ معدل الاكتظاظ في سجن كينشاسا ومركز إعادة التأهيل 461 في المائة، ومعدل الاكتظاظ في سجن مونزيري في غوما 653 في المائة. ويزيد هذا الوضع من تقادم الصعوبات العديدة المرتبطة برعاية المحتجزين، بما في ذلك نقص الرعاية الطبية والتغذية، مما تسبب في وفاة ما لا يقل عن 246 شخصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

50- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الفارين من مراكز الاحتجاز حوالي 1 406 أشخاص، مما يقوض مكافحة الإفلات من العقاب وحماية الضحايا والشهود. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021، فرّ 1 345 محتجزاً في أعقاب هجوم شنته القوات الديمقراطية المتحالفة على سجن بيني. وزعم أن 300 منهم كانوا من أفراد القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة ماي ماي المحتجزين رهن المحاكمة. ويهدف زيادة تخفيض عدد نزلاء السجون، صدر أمراً عفواً رئاسياً جماعياً في 30 حزيران/يونيه و30 كانون الأول/ديسمبر 2020، مما سمح بالإفراج عن 3 759 شخصاً في جميع أنحاء البلد.

51- ولا تزال أحكام الإعدام ترفض، رغم الوقف الاختياري لتنفيذها. ولم تصدق جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد على البروتوكول الاختياري الثامن للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ولم تصوت لصالح قرار الجمعية العامة 183/75 الصادر في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الوقف العالمي لاستخدام عقوبة الإعدام.

52- وأخيراً، اعتمد مجلس الوزراء في 7 أيار/مايو 2021 مشروع المرسوم الذي قدمه وزير العدل بشأن القرار رقم 003/08 المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2008 بشأن إنشاء محكمة عسكرية في كيفو الشمالية. ويسمح هذا التدبير باحترام حق الاستئناف، وهو عنصر أساسي من عناصر الحق في محاكمة عادلة مكرس في الدستور ومكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

53- وقد التزمت الحكومة بمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما من خلال طلب رئيس الجمهورية الحصول على دعم من المفوضية السامية من أجل إنشاء عملية للعدالة الانتقالية. والتزم المكتب المشترك بدعم هذه العملية بتقديم دعم تقني ولوجستي ومالي للسلطات الكونغولية. ويهدف هذا الدعم إلى المساهمة في إعمال حقوق الضحايا، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق المصالحة والسلام المستدامين، من خلال نهج يركز على الضحايا وتنفيذ عملية شاملة تقوم على المشاورات الوطنية وبناء قدرات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، دعم المكتب المشترك في آذار/مارس 2021 إنشاء فريق عامل معني بالعدالة الانتقالية داخل المجتمع المدني الكونغولي، ونظم يومي 6 و7 أيار/مايو 2021 حلقة عمل تدريبية لأعضاء هذا الفريق، بمشاركة وزير حقوق الإنسان.

2- التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان

54- قدم المكتب المشترك، بالتعاون مع شركاء آخرين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو، الدعم لتطوير القدرات الوطنية للتحقيق مع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ومقاضاتهم، وذلك من خلال التدابير التالية: (أ) تقديم الدعم المباشر للسلطات القضائية الوطنية في مجالي التحقيق والملاحقة القضائية؛ (ب) تقديم الدعم لتمكين الشهود والضحايا من المشاركة بأمان في المحاكمات؛ (ج) تنفيذ برنامج عدالة انتقالية في كاساي يمكن استنساخه في مقاطعات أخرى.

55- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب المشترك الدعم إلى 11 بعثة تحقيق مشتركة ونظم 14 جلسة للمحاكم المتنقلة في إطار الملاحقات القضائية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد

الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي سياق الحماية القضائية، قدم المكتب المشترك الدعم خلال الفترة حزيران/يونيه 2020 - أيار/مايو 2021 إلى 11 بعثة حماية قبل التحقيقات المتعلقة بحوالي 27 ضحية، جميعهن نساء؛ و7 بعثات تحقيق مشتركة شملت 131 ضحية، من بينهم 27 امرأة و58 قاصراً و18 ضحية للعنف الجنسي؛ ونظم 12 جلسة للمحاكم المتقلة لـ 449 ضحية، بينهم 261 امرأة و97 ضحية للعنف الجنسي. وفي المجموع، دعم المكتب المشترك نشر 41 بعثة حماية من أجل توفير الحماية والمساعدة القانونية لما لا يقل عن 710 من الضحايا والشهود.

56- ويواصل المكتب المشترك دعم الحكومة في إصلاح نظام السجون. ويشارك منذ كانون الثاني/يناير 2020 في وضع مشاريع تتعلق بخرائط السجون وصيانتها وبناء الهياكل الأساسية للسجون، فضلاً عن تحديث النصوص المتعلقة بإصلاح نظام السجون. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، يواصل المكتب المشترك تقديم المساعدة التقنية إلى لجنة الرصد المسؤولة عن الوقاية من الجائحة في السجون، والتي أنشأتها وزارة العدل في نيسان/أبريل 2020. كما ناشد المكتب المشترك السلطات القضائية تنفيذ تدابير لخفض اكتظاظ السجون من أجل الحد من خطر انتشار الفيروس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق سراح ما لا يقل عن 286 3 محتجزاً، بينهم 123 طفلاً.

57- في محاولة للحد من اكتظاظ السجون، يقدم المكتب المشترك الدعم لوزارة حقوق الإنسان والإدارة العامة للخدمات القضائية والسجون في تفتيش السجون ورصدها، من أجل التحقق من قانونية الاحتجاز وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفاً. وعليه، أطلق سراح 224 محتجزاً، بينهم 27 امرأة، منذ كانون الثاني/يناير 2021، بناء على التماس من المكتب المشترك.

58- وواصل فريق المساعدة التقنية لمقاطعة كاساي، الذي جدد مجلس حقوق الإنسان ولايته، تقديم الدعم للسلطات القضائية لتمكينها من مواصلة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في مقاطعة كاساي الوسطى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحديد 150 موقعاً دفن فيها ضحايا ورُسمت خرائط لها. ويجري العمل على اتمام إجراءات الدفن وفقاً للعادات المحلية بالتعاون مع المجتمعات المحلية المعنية والسلطات. وجرى تفتيح أساليب الفحص الجنائي الموحدة لحالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتكييفها وفقاً للسياق في كاساي، مما أسفر عن تسجيل 350 ضحية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال تمرد ميليشيا كاموينا نسابو.

ثالثاً- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودعم الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- التدابير الرامية إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات الأمم المتحدة

59- واصل المكتب المشترك تقديم الدعم التقني والمالي للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في سياق تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونظم المكتب المشترك أربع حلقات عمل مواضيعية لأعضاء هذه اللجنة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من أجل متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوق المرأة وحقوق الطفل وغيرها من الحقوق المتعلقة بفئات بعينها. وقدمت حلقات العمل هذه معلومات محدثة للمشاركين بشأن التوصيات من أجل وضع خطة تنفيذ متكاملة.

ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، عقدت اجتماعات شهرية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف وإعداد التقارير الدورية الواجب تقديمها.

60- ويدعم المكتب المشترك أيضاً وزارة حقوق الإنسان في وضع سياسة وطنية لحقوق الإنسان من خلال أنشطة بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي مجال مكافحة التعذيب، وبالتعاون مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، قدم المكتب المشترك في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 من أجل تنظيم اجتماع مع ممثلي وزارة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، بغية إنشاء آلية وقائية وطنية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). ونظمت حلقة دراسية بالاشتراك مع مركز الحقوق المدنية والسياسية في الفترة من 20 إلى 22 نيسان/أبريل 2021 بشأن إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب تابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

باء - التطورات المتعلقة بالآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

1- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

61- واصل المكتب المشترك تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية تحسين النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أنشئ إطار شهري لتبادل الآراء بين المكتب المشترك واللجنة لمناقشة المبادرات المشتركة وتطور أنشطة بناء القدرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت أنشطة التعاون مع اللجنة أيضاً على بناء القدرات لمتابعة توصيات هيئات المعاهدات، وإجراءات التقاضي أمام الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، ونشر تقرير سنوي، وحالة تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية لمتابعة الآراء أو المقررات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية أو الإقليمية بشأن البلاغات الفردية.

2- آليات وطنية أخرى

62- في الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى آذار/مارس 2021، عمل المكتب المشترك عن كثب مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية بغية رصد عملية استعراض مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتصويت عليها. وواصل المكتب المشترك التعاون مع اللجنة خلال الدورات البرلمانية الثلاث الأخيرة لدعم المواقف والمتابعة البرلمانية والدعوة إلى إدماج قضايا حقوق الإنسان في الإجراءات الحكومية، فضلاً عن التعديلات التي يقترح إدخالها على برنامج الحكومة الذي اعتمده الجمعية الوطنية في 26 نيسان/أبريل 2021.

63- وشمل الدعم المقدم إلى الجمعية الوطنية أيضاً إنشاء مكتبة لحقوق الإنسان يمولها المكتب المشترك، وتقديم الدعم التقني والمالي لبعثة توعية نظمتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية لحقوق الشعوب الأصلية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أربع جامعات في مقاطعتي وسط الكونغو وكويلو، في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 10 نيسان/أبريل 2021.

64- وأخيراً، واصل المكتب المشترك تعاونه مع المجلس الأعلى لوسائل الإعلام السمعية والمرئية والاتصال لتنفيذ أنشطة بناء قدرات الصحفيين وزيادة الوعي بحرية التعبير، في سياق الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية الذي أقيم في 30 أيلول/سبتمبر 2020، فضلاً عن منع وكبح خطاب ورسائل التحريض على الكراهية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

65- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأثراً شديداً باستمرار هجمات الجماعات المسلحة ضد السكان المدنيين، مما أسفر عن عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وواصلت الدولة جهودها لكسر حلقة النزاع، وأعلنت حالة الطوارئ في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، وأدخلت تغييرات على قيادة الوحدات المقاتلة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لفحص سيرة الضباط المعينين لقيادة المقاطعات وقطاعات العمليات، كما ينبغي تخطيط العمليات العسكرية على نحو يقلل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على حماية المدنيين. وينبغي للحكومة أيضاً أن تسرع بإنشاء آلية موثوقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من أجل تقديم الرعاية للمقاتلين السابقين الذين يرغبون في إلقاء أسلحتهم.

66- ومن ناحية أخرى، أدى فتح المجال الديمقراطي إلى انخفاض انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، ولكن لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بالاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة لقمع المظاهرات، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وتعرض الصحفيين وأفراد المجتمع المدني للتهديد والاعتداء.

67- ومن أجل إنهاء دورات العنف، وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات، وتدعيم حماية حقوق الإنسان، من الأهمية بمكان دعم جهود مكافحة الإفلات من العقاب، وتقوية الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتقديم مبادرات للعدالة الانتقالية ومبادرات لتحسين أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي زادت جائحة كوفيد-19 من إضعافها.

باء - التوصيات

68- توصي المفوضية السامية بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:

(أ) مواصلة فتح المجال الديمقراطي وضمان حماية حقوق وحرية الجميع، بمن فيهم المعارضون السياسيون والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني؛

(ب) سنّ القانون المتعلق بتحديد تدابير إنفاذ حرية التظاهر وفقاً للدستور والالتزامات الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) التأكد من أن مشروع القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبمسؤوليتهم، ومشروع القانون المتعلق بالأحكام العامة المنطبقة على الجمعيات غير الربحية وعلى المؤسسات ذات المنفعة العامة، يكفلان بالكامل حق كل فرد في حماية حقوقه الإنسانية وتعزيزها، ولا ينتهكان الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، واعتمادهما في الدورات البرلمانية المقبلة؛

(د) كفالة أن يكون استخدام القوة من جانب موظفي الدولة، بما في ذلك في سياق عمليات إنفاذ القانون، متماشياً تماماً مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وألا تقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات حفظ النظام والتعامل مع المظاهرات، التي تدخل في نطاق اختصاصات الشرطة، دون طلب مسبق من الشرطة الوطنية الكونغولية؛

- (هـ) كفاءة تنفيذ العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة في إطار الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني ومراعاة حقوق الإنسان، ومحاكمة المخالفين أمام المحاكم المختصة؛
- (و) ضمان أن يستفيد جميع المحتجزين من الضمانات القانونية الأساسية، واتخاذ التدابير اللازمة لمواءمة ظروف الاحتجاز في جميع أماكن سلب الحرية للرجال والنساء والقُصّر مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، ووضع حد لممارسة استبقاء المرضى المُعسّرين في المشافي والمراكز الصحية؛
- (ز) التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والتصويت لصالح قرار الجمعية العامة المرتقب بشأن الوقف العالمي لاستخدام عقوبة الإعدام؛
- (ح) ضمان اعتماد قانون برنامجي يرمي إلى التنفيذ الفعال لأهداف السياسة الوطنية لإصلاح العدالة وخطة أولويات العمل للفترة 2018-2022، لا سيما استقلال السلطة القضائية، وإلغاء عقوبة الإعدام، والاعتراف بالحق في الاستئناف أمام محكمة العمليات العسكرية؛
- (ط) تنفيذ عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وفقاً لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان، وكفالة التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- (ي) إجراء تحقيقات ترمي إلى فصل كبار الضباط المتورطين في اقتراح انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من صفوف أجهزة الدفاع والأمن، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الأحكام المرتبطة بهذه الأعمال عند صدورها؛
- (ك) مواصلة الجهود الرامية إلى إجراء تحقيقات فورية في ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المقترفة في منطقة كاساي، وضمن أن تفضي هذه الجهود إلى ملاحقة الجناة؛
- (ل) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع العنف الجنسي، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتوفير الرعاية الشاملة للضحايا وتيسير حصولهم على سبل الانتصاف من أجل العدالة والحقيقة والجبر؛
- (م) اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وضمن مراعاة برامج الرعاية والتطعيم لحقوق الفئات الأضعف، بمن فيهم الأشخاص المحتجزون؛
- (ن) ضمان أن تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بكامل طاقتها، بما في ذلك عن طريق تزويدها بالموارد المالية والمادية الكافية، مع ضمان استقلاليتها؛
- (س) تعزيز المؤسسات والآليات الوطنية لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة؛
- (ع) تطوير آليات للعدالة الانتقالية، بالتشاور مع المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة من العنف وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل التصدي بفعالية لمسألة الإفلات من العقاب، وضمن وصول الضحايا إلى العدالة والجبر، وتنفيذ تدابير لمنع التكرار.